والرابع ان يكون محمولاً على الموضوع من طريق ما هو ، فانه ان لم يكن من طريق ما هو كان عرضًا[٤] .

فمتى نقص الجنس واحدًا من هذه الشروط الاربعة نقص[٥] ان يكون جنسًا ، وليس يصحّ كونه جنسًا الا بوجود جميعها له . ولذلك كان ابطال الجنس اسهل من اثباته ، فانه قد يحمل الشيء على الشيء من طريق ما هو من غير ان يكون جنسًا لكن[٦] يكون اسمًا يبدل مكان اسم او قولاً يبدل[٧] مكان اسم ، مثل قولنا في جواب ما هو الخلاء انه مكان لا جسم فيه . ولا يكفي ايضًا فيه[٨] ان يكون غير مفارق ، ولا ان يفضل على موضوعه ، او ان يكون محمولاً على الكل ، من قبل ان كثيرًا من الاعراض بهذه الصفات .

فأول المواضع التي ذكرها ارسطو ان يقسم النوع الذي حمل عليه الشيء على انه جنس له . فان الفينا بعض الانواع او الاشخاص التي ينقسم اليها ذلك النوع ليس 120b-15
محمولاً عليه ذلك الشيء الذي وضع انه جنس تبيّن انه ليس بجنس ، اذ كان من شرط[٩] الجنس ان يحمل على كل النوع . مثال ذلك ان وضع واضع ان الخير جنس للذة ، فقسمنا اللذة الى انواعها ، فألفينا بعضها ليس خيرًا ، فبيّنا من ذلك ان الخير ليس بجنس للذة . وهو موضع برهاني مأخوذ من جوهر الشيء . وتأليف الشكل القياسي في هذا الموضع في الضرب الثاني من الشكل الثاني . مثال ذلك ان نقول : الخير ليس يحمل على كل اللذة التي اخذت نوعًا له حملاً كليًا ، والجنس هو الذي يحمل على نوعه حملاً كليًا ، فينتج[١٠] بعكسين ان الخير ليس بجنس للذة[١١] . وبالجملة فلا بدّ في هذا الموضع ان يرتب لفظ الجنس في القياس .

والموضع الثاني ان كان الموضوع جنسًا لا يحمل على ما وضع انه نوع له من طريق ما هو فليس بجنس ، كما يحمل الابيض على الثلج ، والمتحرك من ذاته على النفس . فان الابيض ليس يدل على ما هو الثلج ولا المتحرك من ذاته على ما هي النفس . وهذا الموضع برهاني من جوهر الشيء ، وذلك انه جزء مما اخذ في حدّ الجنس .

والموضع الثالث هو ان ننظر ما وضع جنسًا ، فان كان ينطبق عليه حدّ العرض فليس بجنس ، اعني ان يوجد للموضوع والاّ[١٢] يوجد ، كالحركة للنفس وذلك انه قد يمكن ان تتحرك والاّ[١٣] تتحرك . والجنس غير مفارق .

والموضع الرابع هو ان نتأمل ما وضع جنسًا ونوعًا ، فان لم نلفهما في مقولة واحدة ابطلنا ان يكون جنسًا . مثال ذلك من وضع ان الابيض جنس[١٤] للقلق والثلج ، فان القلق والثلج في مقولة الجوهر والابيض في مقولة الكيف . وهذا الموضع برهاني في الابطال 121a-5
وذلك ان الجنس اذا كان في مقولة غير المقولة التي فيها النوع لم يكن محمولاً عليه من طريق ما هو . والشكوك التي تلحق في ذلك في مقولة المضاف من بين سائر المقولات فقد[١٥] تقصّي فيها الكلام في «كتاب المقولات» ، فانه يظن هنالك ان اشياء من الكيفية واجناسها من المضاف كالكتابة والنحو اللذين جنسهما العلم . وانما عرض ذلك لان طبيعة المضاف تلحق جميع المقولات وتعرض لها فربما دلّ على النوع باسم المقولة الموضوعة للاضافة ، ودلّ على الجنس بالاسم الدال على معنى الاضافة ، فتتحيّر كيف يكون نوع واحد في مقولة وجنسه في مقولة ، وذلك انما عرض من قبل التسمية .

والموضع الخامس هو ان ننظر فان كان حدّ النوع يصدق على الجنس كما يصدق حدّ 0-15
الجنس على النوع فما وضع جنسًا فليس بجنس ، وذلك ان الجنس يجب ان يجعل على اكثر من النوع . ومثال ذلك من جعل الواحد جنسًا للموجود ، وذلك ان كل[١٦] ما يصدق عليه موجود يصدق عليه واحد ، وكذلك من جعل الكثرة جنسًا للعدد .

والموضع السادس هو ان كان[١٧] ما وضع نوعًا لجنس ما ليس هو واحدًا من الانواع 0-35
التي ينقسم اليها ذلك الجنس لا القريبة ولا البعيدة ، ولا هو مشارك[١٨] لها ، فما وضع جنسًا ليس بجنس . مثال ذلك من وضع الحركة جنسًا للذة ، فان كانت اللذة ليست بنقلة ، ولا استحالة ولا نمو ، ولا كون ، ولا واحدة من الانواع التي ينقسم اليها كل واحد من انواع الحركة فالحركة ليست بجنس للذة . وانما كان هذا الموضع برهانيًا لان من ضرورة ما يحمل عليه الجنس ان يحمل عليه شيء من انواع الجنس ، او يكون واحدًا من انواع الجنس ، والاّ كان محمولاً عليه حمل العرض ، فكأن هذا الموضع[١٩] راجع الاّ انه نقصه الحمل من طريق ما هو .

و[٢٠]**الموضع السابع** فهو ان ننظر ان كان النوع يقال على اكثر مما يقال عليه الجنس 21b
فليس بجنس . مثال ذلك من وضع الموجود جنسًا للمظنون فان المظنون اعم من الموجود . وكذلك ايضًا ان كان الجنس والنوع يقالان بالسواء ، مثل من يضع المبدأ جنسًا للاول 5